بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،

فهذه رسالة لطيفة تحتوي على بعض الاستثناءات من القواعد اللغوية المشهورة مما ذكرت في موضع متفرقة من كتب النحو والتصريف، والتي ربما يصعب على الطلاب استحضارها مع شدة الحاجة إليها، وذلك لكونها منتشرة في طيات دواوينهم الموسعة في أبواب شتى.

أرجو من الله تعالى أن ينفع به، إنه ولي التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين[1].

أبو سهيل أنور عبد الله بن عبد الرحمن الفضفري
الرياض

(1) أي المداهنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قاعدة (1):
كل اسم واقع في التركيب لا يخلو عن إعراب

والإعراب إما ظاهر أو مقدر أو محلي[1].
مثال ذلك: تفوق محمد ومصطفى وسيبويه.
(محمد): فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على الآخر، (ومصطفى): معطوف مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر. (وسيبويه): معطوف مبني على الكسر في محل رفع.

وتستثنى من القاعدة أسماء، ليس لها محل من الأعراب.
الأول: لفظ (عشر) مع (اثنين)، وكذا (عشرة) مع (اثنتين).
تقول: جاءني اثنا عشر رجلاً.
(اثنا): فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، (عشر): مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، لوقوعه موقع النون من (اثنين).

الثاني: ضمير الفصل[2].

---

(1) الإعراب التقديري يكون في المعرب الذي خفي إعرابه لمانع، وهو من الأسماء ما يلي: 1- الاسم المقصور، نحو: (الفتى)، والمانع: التعذر. 2- الاسم المنقوص، نحو: (القاضي)، والمانع: الثقل، ولذا تظهر الفتحة لخفتها. 3- المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (كتابي)، والمانع: اشتغال المحل بحركة المناسبة، أي الكسرة التي تناسب الياء. 4- الجملة المحكية، نحو: (تأبط شراً)، و (برق نحره)، والمانع: اشتغال المحل بحركة الحكاية. 5- معمول الحرف الزائد أو شبه الزائد، نحو: (بحسبك درهم) حسب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الكسرة بالباء الزائدة. وأما الإعراب المحلي فيكون في المبني، وفي الجمل التي لها محل من الإعراب.

(2) سمي بضمير الفصل؛ لأنه يفصل ما بعده عن احتمال كونه نعتاً، وذلك أنك =

تقول: زيد هو القائم،

(زيد): مبتدأ مرفوع، (هو): ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، (القائم): خبر مرفوع.

الثالث: أسماء الأفعال.

تقول: هيهات الأمر.

(هيئات): اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (الأمر): فاعل مرفوع.

تنبيهات:

1- ما قلنا من أن ضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب هو المشهور، وقيل: هو حرف، وإنما سمي ضميراً لمجيئه على صورة الضمير، فليس له محل من الإعراب لكونه حرفاً، وقيل: هو اسم أي ضمير له محل من الإعراب، وهو إعراب ما قبله أو ما بعده، كما أفاده الخضري.

ويظهر الفرق فيما إذا قلنا (كان زيد هو الشاعر)، فعلى أنه يعرب بإعراب ما قبله فهو في محل رفع، وعلى أنه يعرب بإعراب ما بعده فهو في محل نصب.

ومن الواضح أن ضمير الفصل غير الضمير المنفصل، فضمير الفصل ما ذكرنا، والضمير المنفصل هو الذي يصح البدء به، ووقوعه بعد (إلاّ) في النثر، وذلك: هو، أنت، أنا وفروعها، و (إياّ) كما هو معروف.

2- وكذا القول في اسم الفعل، المشهور أنه لا محل له من الإعراب، وقيل- في نحو المثال السابق-: اسم الفعل في محل رفع مبتدأ، وقيل: في محل نصب مفعول مطلق.

إذا قلت: زيد القائم) احتمل كون (القائم) نعتاً لزيد، وإذا قلت: (زيد هو القائم) زال الاحتمال، وتعين كونه خبراً. ويفيد أيضاً حصر المسند في المسند إليه، ففي المثال السابق يفيد أن القيام محصور في زيد لا يتجاوزه.

3- خرج بقولنا: (واقع في التركيب) ما ليس كذلك كالأسماء المقطعة عند التعداد، فلا إعراب لها، تقول عند التعداد: كتابْ قلمْ ورقةْ مدادْ طاولةْ، فلا يعرب شيء منها.

4- لفظ (عشر) إذا ركب مع غير اثنين يبنى على الفتح، ويكون مع ما ركب به في محل إعراب. تقول: رأيت أحد عشر كوكباً. (أحد عشر): مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. (كوكباً): تمييز منصوب.

5- مذهب طائفة من النحويين- منهم أبو حيان- أن الضمير المنفصل المنصوب في نحو: (إياه) هو ما بعد (إيا)، و(إيا) عماد، أي اسم جيء به للاعتماد عليه، تفريقاً بين الضمير المتصل والمنفصل، فالظاهر أن (إيا) على هذا المذهب ليس له محل من الإعراب.

6- أما (أل) الموصولة في نحو: جاء القائم والضارب والمضروب فالصحيح أن لها محلاًّ من الإعراب، ولكن تخطاها الإعراب وظهر فيما بعدها، لكونها على صورة الحرف.

قاعدة (2):
كل (أل) مختصة بالأسماء ومن علاماتها.

وتستثنى من ذلك (أل) الموصولة فقد تدخل على المضارع كما قال الشاعر:

"ما أنت بالحكم الترضى حكومته" أي الذي ترضى حكومته.

وكذا (أل) الاستفهامية، كما سنذكر.

تنبيه: أنواع (أل) خمسة.

الأول: (أل) المعرفة، وتحتها أربعة أقسام:

1- العهدية: أي الإشارة إلى معهود، أي معلوم معين، إما بسبق ذكره كما في قوله تعالى: (فيها مصباح المصباح)، أو بحضوره في الخارج، كما في قولك: هذا الرجل، أي الحاضر أمامك، أو بحضوره في الذهن كما في قولك: سافر الإمام، أي الإمام المعلوم في الذهن، فالعهدية عند النحاة ثلاث: الذكرية والحضورية والذهنية.

2- الجنسية: أي الإشارة إلى الجنس والماهية من دون اطلاع إلى فرد، كقولنا: الرجل أفضل من المرأة، أي جنس الرجل أفضل من جنس المرأة، وتسمى هذه بلام الحقيقة، أو مع انطباق على فرد غير معين، كما في قوله تعالى: (وأخاف أن يأكله الذئب)، فـ: (أل) في (الذئب) للإشارة إلى الجنس المنطبق على فرد غير معين؛ لأن الأكل يوجد من الفرد وليس معيناً هنا، فالجنسية تحتها نوعان.

3- لاستغراق الأفراد: أي الإشارة إلى الجنس المنطبق على كل فرد، أو للإشارة إلى كل واحد من أفراد الجنس، نحو قوله تعالى: (إن الإنسان لفي خسر)، أي كل واحد من الإنسان.

4- لاستغراق الأوصاف، نحو قولك: زيد الرجل، أي الجامع لجميع أوصاف الرجال.

الثاني: (أل) للمح الصفة، أي للإشارة إلى معنى الصفة في المسمى، وتسمى: (لمح الأصل)، وهي تدخل على بعض الأعلام

المنقولة، نحو: العباس، الحارث، الحسن، وهذا النوع سماعي، فلا يقاس، فلا تقول: المحمد، الأحمد.

الثالث: (أل) الزائدة كما في: الذي، التي، اليزيد، ادخلوا الأول فالأول، ويلاحظ أن (أل) للمح الصفة نوع من الزائدة، لكن لما كانت لها فائدة خاصة عدت قسماً مستقلاً.

الرابع: (أل) الموصولية، وهي التي بمعنى الذي وفروعه، وقد تقدمت.

الخامس: (أل) الاستفهامية، بمعنى هل، وهي لغة فيها، حكي عن بعض العرب أل فعلت؟ بمعنى هل فعلت؟، ذكره ابن هشام في المغني، وهذه لغة غريبة، ولذا لم يذكرها أكثر النحاة في أقسام (أل).

ويلاحظ- كما ذكرنا- أن جميع (أل) مختصة بالأسماء إلا الموصولية والاستفهامية، وأن دخول (أل) الموصولية على المضارع قليل، والأكثر دخولها على الوصف، أي اسم الفاعل واسم المفعول، نحو: الضارب والمضروب، وأما الداخلة على الصفة المشبهة نحو: الحسن فهي حرف تعريف، كما ذكره ابن هشام والأزهري وغيرهما.

قاعدة (3):
المبتدأ لا يكون نكرة، أو النكرة لا يبتدأ بها

فلا تقول: رجل قائم مثلاً.

يستثنى من ذلك ما إذا أفاد، وأمثلة ذلك كثيرة مشهورة في كتب النحو، كلها أو جلها يرجع إلى التعميم أو التخصيص، أي اعتبار النكرة عامة أو خاصة، نحو: أإله مع الله؟، ما خل لنا، رجل من الكرام عندنا، خمس صلوات كتبهن الله، سلام عليكم، رغبة في الخير خير.

تنبيه: حكم صاحب الحال كحكم المبتدأ، فلا يكون نكرة إلا إذا أفاد بالتخصيص أو التعميم، تقول: ما جاءني أحد راكباً، جاءني رجل صالح مبتسماً، وكقول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ .....

الشاهد في البيت: قوله (موحشاً) حال من (طلل)، وجاز كون صاحب الحال نكرة لتقدم الحال عليه، كما أن الخبر إذا تقدم وهو ظرف أو جار ومجرور جاز كون المبتدأ نكرة كقولك: في الدار أو عندي رجل.

وهذا مبني على جواز كون المبتدأ صاحب حال، وهو محل نزاع، فمذهب سيبويه الجواز، ومذهب الجمهور المنع، قالوا: لأن عامل الحال هو العامل في صاحب الحال، وعامل المبتدأ هو الابتداء، وهو لا يقوى على عمل الرفع والنصب معاً، فعندهم يكون (موحشاً) حالاً من الضمير المستتر في متعلق الخبر، أي طلل مستقر لمية حال كونه موحشاً، وهكذا يقدر في نظائره.

قاعدة (4):
لا يخبر بمعرفة عن نكرة

أي لا يجوز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة.
وهذه القاعدة أخص من القاعدة السابقة كما ترى.

ويستثنى من ذلك ثلاث صور:
الأولى: الاستفهام
نحو: من أبوك؟
(من): اسم استفهام، مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ، وهو نكرة[1]، (أبو): خبر مرفوع، وهو مضاف، (الكاف): في محل جر، مضاف إليه، والخبر معرفة بالإضافة، ويجوز أن يعرب (من) خبراً مقدماً و (أبوك) مبتدأ مؤخراً.

الثانية: اسم التفضيل
نحو: خير منك زيد
(خير): مبتدأ مرفوع، وهو نكرة، و (خير) اسم تفضيل، حذف منه الألف تخفيفاً، وكذلك شر. (زيد): خبر مرفوع، وهو معرفة. ويجوز أن يعرب (زيد) مبتدأ مؤخراً، و(خير) خبراً مقدماً، كما في المسألة السابقة.

الثالثة: إذا دخل على المبتدأ ناسخ.
نحو: (فإن حسبك الله). حسب: اسم (إن)، وهو نكرة، وإن كان مضافاً؛ لأن إضافته لفظية[2]، اسم الجلالة: خبر (إن)، وهو أعرف المعارف.

---

(1) وهو قول الجمهور، وذهب ابن كيسان إلى أنها معرفة، كما أفاده الإمام الأزهري في التصريح.

(2) الإضافة اللفظية هي: إضافة الوصف إلى معموله، والمراد بالوصف: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً =

تنبيه: قد يستعمل (خير) و (شر) بمعنى الحسنة والسيئة، فلا يكون فيهما معنى التفضيل، كما لا يكون بعدهما (مِن) الجارة للمفضل عليه، لا لفظاً ولا تقديراً، ومن ذلك قوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرّة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرّة شراً يره)- والله أعلم.

ولا تخصيصاً، نحو: بالغ الكعبة، معمور الدار، حسن الوجه.

قاعدة (5):
المبتدأ يجب تجريده من العوامل اللفظية

أي لا يدخل عليه عامل لفظي؛ لأنه إذا دخل عليه كان ناسخاً.

تستثنى من ذلك مسألتان:
1- أن يكون العامل زائداً.
2- أو شبيهاً بالزائد

مثال الأول: بحسبك درهم.

(الباء): حرف جر زائد، (حسب): مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الكسرة الحاصلة بالباء الزائدة.

مثال الثاني: رب رجل لقيته.

(رب): حرف جر للتكثير شبيه بالزائد، (رجل): مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الكسرة الحاصلة بـ(رب) الشبيه بالزائد، (لقيته): الجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

تنبيه: احترز بـ (العوامل اللفظية) عن العامل المعنوي، فلم يجرد عنه المبتدأ، وهو الابتداء الذي رفع المبتدأ على القول الراجح.

تنبيه: قولهم (شبيه بالزائد) مرتبة بين الأصلي المحض والزائد المحض؛ لأن الحرف الأصلي لا يدخل على المبتدأ، وهنا قد دخل، فليس بأصلي، والزائد لا يفيد معنى سوى التوكيد، وهنا قد أفاد معنى التكثير، فليس زائداً محضاً.

ومن الشبيه بالزائد (لعلّ) الجارة على لغة عقيل، كقولهم: (لعلَّ اللهِ فضَّلكم علينا...)، اسم الجلالة مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، كالمثال السابق.

قاعدة (6):
كل جملة واقعة خبراً لمبتدأ تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ

والرابط إما ضمير، نحو: زيد أبوه قائم، أو اسم الإشارة، نحو: (ولباس التقوى ذلك خير)، أو تكرار المبتدأ، نحو: (الحاقة ما الحاقة)، أو العموم، نحو: زيد نعم الرجل، فزيد دخل في عموم الرجل؛ لأن (أل) فيه للجنس، فحصل الربط.

وتستثنى من القاعدة صورة واحدة، وهي: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، مثال ذلك: (قل هو الله أحد).

(هو): ضمير الشأن مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، (الله أحد): الجملة الاسمية في محل رفع خبر المبتدأ، ولا تحتاج إلى الرابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

وكذا قولك: أفضل الذكر لا إله إلا الله، ونحو ذلك.

تنبيه: إنما جعلنا (أل) في نعم الرجل للجنس، ولم نجعلها عهدية مع صحة المعنى، وذلك لجواز ترك التاء مع المؤنث، تقول: نعم المرأة فلانة، ونعمت المرأة فلانة، ولو كانت (أل) عهدية لوجبت التاء في الفاعل المؤنث، فجواز ترك التاء باعتبار الجنس أي نعم جنس المرأة، فدل ذلك على أن (أل) جنسية، هذا ما ظهر لي- والله أعلم.

قاعدة (7):
كل جار ومجرور وظرف يحتاج إلى متعلق

والمتعلق يكون فعلاً، أو ما فيه معنى الفعل، تقول: زيد يجلس في المسجد عند الباب، أو جالس في المسجد عند الباب، فالجار والمجرور (في المسجد) والظرف (عند) متعلقان بالفعل (يجلس) في المثال الأول، وباسم الفاعل (جالس) في المثال الثاني.

ويستثنى من ذلك ثلاث مسائل:
الأولى: حرف الجر الزائد.
الثانية: حرف الجر الشبيه بالزائد.
الثالثة: (من) البيانية.
فلا يحتاج إلى متعلق.

تقول: بحسبك درهم، (الباء): حرف جر زائد، لا يتعلق بشيء، وتقول: رب رجل في الدار، (رب): حرف جر شبيه بالزائد، لا يتعلق بشيء، وكذا قولك: أعجبني ما فيه من حسن الخلق، الجار (من) بيان لـ(ما)، فلا يحتاج إلى متعلق.

تنبيه:

ذكرنا أن متعلق الجار والمجرور والظرف يكون فعلاً أو ما فيه معناه، وتستثنى من ذلك الأفعال الناقصة، فلا يتعلق بها الجار والمجرور والظرف، فلو قلت: كان زيد في الدار أو عندي، فالمتعلق محذوف، تقديره: مستقراً، أو استقر.

قاعدة (8):
كل فاعل يجب ذكره، ولا يجوز حذفه

وتستثنى من ذلك مسائل:
الأولى: إذا بني الفعل للمجهول، نحو: قرئ الكتاب.
الثانية: إذا كان العامل مصدراً.
نحو قوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً).
(إطعام): مصدر حذف فاعله، (يتيماً): مفعول به لـ: (إطعام).
وكقولك: أعجبني حفظ القرآن. (حفظ): مصدر مضاف إلى مفعوله، وفاعله محذوف.
الثالثة: فاعل فعل التعجب، في نحو: (أسمع بهم وأبصر). تقديره: وأبصر بهم، فالضمير (هم) في محل رفع فاعل (أبصر)، جر بالباء الزائدة، هذا مذهب البصريين، وحذف الفاعل هنا؛ لأن الفعل (أبصر) معطوف على فعل مثله، أي (أسمع) ذكر معه الفاعل، أي (بهم)، وهذا العطف شرط الحذف.
الرابعة: فاعل الفعل المؤكد بالنون، إذا أسند إلى واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، بشرط وجود ضم قبل الواو وكسر قبل الياء، مثاله: لتَنْصُرُنَّ يا قوم. تنصر: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون المحذوفة تخفيفاً لتوالي الأمثال، وفاعله الواو المحذوفة تخفيفاً، أو لالتقاء الساكنين، وقد وجد الضم قبل الواو وهو ضم الراء، وكان أصله (لتَنْصُرُونَنَّ)، النون الأولى نون الرفع، حذفت لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو التي هي الفاعل.
وقس عليه لتنصرن يا هند، فقد حذفت نون الرفع وياء المخاطبة التي هي الفاعل كحذف النون والواو في (لتنصرن).
تنبيهان: 1- أما إذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحاً فلا تحذفان، نحو: (لتبلون)، الواو: نائب فاعل لم تحذف؛ لأن ما قبلها مفتوح، وكذا (إما ترين)، الياء: فاعل لم تحذف كذلك. لكن قد حذف منهما لام الكلمة، وهي الواو من (لَتُبْلَوُنَّ)، والياء من (تَرَيِنَّ)، وحذف لام

الكلمة المعتلة واجب في (يفعلون) و(تفعلون) و(تفعلين)، ولو لم تؤكد بالنون فوزن (لتبلوُنَّ): لتُفْعَوُنَّ، ووزن (إما ترَيِنَّ): إما تَفَيِنَّ.

2- قد ذكرنا هذه المسائل في كتاب الثلاثيات بقولنا:

يُحـذف فاعل إذا ما بُنِيا فعلٌ لِمجهولٍ كـ(قَصْرٌ بُنِيا)
ونحو (أَسْمِعْ بِهِمِ وَأَبْصِرِ) أو كانَ عَامِلٌ لَه منْ مَصْدَرِ
والواو واليا مَعَ فعل أُكِّدَا وفي مُفَرَّغٍ، و (نِعْمَ المقْتَدَى)

قاعدة (9):
لا يعود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة.

فلا تقول: أكرم ابنه زيداً، وإنما تقول: أكرم زيداً ابنه.

ويستثنى من ذلك ست مسائل:

الأولى: ضمير الشأن أو القصة.

نحو: إنه قام زيد، و (فإنها لا تعمى الأبصار)، فالضمير (الهاء)، و(ها) راجعان إلى مضمون الجملة التي بعدها، كذا قالوا.

الثانية والثالثة: الضمير المرفوع بـ(نِعْمَ)، والمجرور بـ(رُبَّ)، ويعبر عنهما بالضمير المبهم.

نحو: (نعم رجلاً زيد). نعم: فعل ماض للمدح، وفاعله ضمير مستتر فيه، راجع إلى المفسر الذي بعده، أي رجلاً.

(ربه فتى)، رب: حرف جر، الهاء: ضمير مبهم في محل جر، راجع إلى ما بعده.

الرابعة: في باب التنازع، إذا أعملنا الفعل الثاني على ما رجحه البصريون، فنعمل الأول المهمل في الضمير المرفوع، وهذا الضمير المرفوع راجع إلى ما بعده.

مثاله: أكرماني وأكرمت الزيدين.

الألف في (أكرما) ضمير متصل في محل رفع فاعل راجع إلى الزيدين، والزيدين: مفعول به لـ (أكرمت).

الخامسة: الضمير الذي أبدل منه مفسره.

نحو أكرمته زيداً، الهاء: راجع إلى (زيدا)، وهو بدل منه.

السادسة: الضمير الذي أخبر عنه بمفسره.

نحو: (ما هي إلا حياتنا الدنيا).

هي: راجع إلى الحياة التي وقعت خبراً عنه.

ومن ذلك قولهم: هي العرب تقول ما شاءت.

تنبيه: خرج بقولنا: (لفظاً ورتبة) عود الضمير إلى المتأخر لفظاً فقط، فذلك جائز مطرد، كقولك: قرأ كتابَه زيد.

تنبيه: قد ذكرنا هذه المسائل في الثلاثيات بقولنا:

إرجَاعُكَ الضَّمِيرَ لِلْمُـؤَخَّر لفظاً ورتـبة من الْمُحَظَّرِ
إلا ضميرَ الشأنِ أوْ مَا أُبْهِمَا أو أُبْدِلَ الظَّاهِرُ منه مُفْهِمَا
أو فيِ تَنَازُعٍ وَمَا قدْ أُخْـبِرَا عنه بِتَفْسِيرٍ لَـهُ أيضاً يُرَى

قاعدة (10):
الضمائر المتصلة (هاء الغيبة، وكاف الخطاب، وياء التكلم) التي يجمعها قولك (هيك) إذا دخلت على الأسماء تكون في محل جر بالإضافة.

نحو: كتابك، كتاب: مضاف، الكاف: ضمير متصل مبني على الفتح، في محل جر مضاف إليه، وكذلك: كتابه، وكتابي.

وتستثنى من ذلك صور ثلاث:

الأولى: دخولها على اسم الفعل، فتكون في محل نصب على المفعولية.

تقول: دراكني. (دراك): اسم فعل، أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه، (النون): للوقاية. (الياء): ضمير متصل على السكون، في محل نصب مفعول به. وأما نحو: (دونك) و (عليك) من أسماء الأفعال المنقولة، فالكاف كانت في محل جر قبل النقل.

الثانية: دخولها على وصف محلى بـ(أل)، فتكون في محل نصب على المفعولية، حيث امتنعت الإضافة.

نحو: الضاربك، الضاربه: الكاف والهاء: في محل نصب مفعول به، وليستا مضافاً إليهما.

الثالثة: دخولها على اسم الإشارة أو الضمائر المنفصلة المنصوبة، وهي: (إيا) على القول الراجح[1].

---

(1) وهو مذهب سيبويه، وهناك مذاهب غيره، الأول لجمع من الكوفيين: أن ما بعد (إيا) من اللواحق، هي الضمائر، و(إيا) عماد، أي اسم جيء به للاعتماد عليه، الثاني: أن (إيا) ضمير أضيف لما بعده، وهو أيضاً ضمير، هذا مذهب الخليل وابن مالك، وسيأتي ذكره تحت قاعدة (18)، الثالث مذهب الزجاج: أن (إيا) اسم ظاهر مضاف لما بعده من اللواحق، واللواحق هي الضمائر.

نحو: ذلك، ذلكما، ذلكم، إياه، إياك، إياي.

ففي الموضعين هي حروف خطاب أو غيبة أو تكلم، وليست ضمائر، فليس لها محل من الإعراب، وهذا هو القول الصحيح.

قاعدة (11):
كل موضع أمكن فيه الضمير المتصل لا يجوز فيه الضمير المنفصل

فلا تقول: قام أنا، وإنما تقول: قمت، ولا تقول: أكرمت إياك، بل تقول: أكرمتك.

ويستثنى من ذلك موضعان:

الأول: أن يتعدى الفعل إلى مفعولين، كل منهما ضمير، وأولهما أعرف من الثاني، فيجوز في الضمير الثاني الاتصال والانفصال، والاتصال أرجح.

تقول: سألتنيه، أو سألتني إياه، الكتاب أعطيتكه، أو أعطيتك إياه.

وكذلك إذا كان الفعل من باب ظن، تقول: الصديق ظننتكه، أو ظننتك إياه، لكن الراجح في باب ظن الانفصال عند الجمهور.

الثاني: أن يكون الضمير خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها.

نحو: الصديق كنته، أو كنت إياه. وفي الحديث في ذكر الدجال: "إن يكنه فلن تسلط عليه".

والراجح عند الجمهور الانفصال.

تنبيه: ما ذكرنا من الضابط في المسألة الأولى إنما هو بالنظر إلى الأغلب، فكذلك الحكم إذا كان العامل في الضميرين اسماً، نحو: عجبت في حُبِّيهِ، أو حبي إياه، العامل هنا: (حب)، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، والهاء: في محل نصب مفعول به، قال الشاعر:

لَإِنْ كان حُبُّك لي صادقاً   لقد كان حُبِّيك حقاً يَقِيناَ

قاعدة (12):
ليس في العربية اسم آخره واو قبلها ضم

ولذا انحصر المعتل من الأسماء في نوعين: المقصور والمنقوص[1].

يستثنى من ذلك اسم واحد، وهو لفظ (هو)، لكنه مبني، فلو قلنا في القاعدة: (اسم معرب) تبقى كلية دون استثناء.

تنبيه: خرج من القاعدة أمور:

1- الأسماء الأعجمية، فهي كثيرة، نحو: سمندو، جادو، راوو.
2- اسم منقول من الأفعال، نحو: يدعو علماً لشخص.
3- الأفعال، نحو: يدعو، يرجو، يعفو
4- اسم آخره واو قبلها ساكن، نحو: دلو، صنو، حلو.

فكل هذه موجودة.

(1) المقصور: كل اسم معرب آخره ألف لازمة، خرج بالاسم الفعل نحو: يرضى، وبالمعرب نحو إذا، هذا، وبلزوم الألف نحو رأيت أباك وأخاك، فالألف فيه غير لازمة، بل في حالة النصب فقط، ومثال المقصور: الفتى، الذكرى، والمنقوص: كل اسم معرب آخره ياء لازمة، وقبلها كسرة، خرج بالاسم الفعل نحو يرمي، وبالمعرب نحو الذي والتي، وبلزوم الياء نحو مررت بأبيك وأخيك، وبكسر ما قبلها نحو ظبي وجري، ومثال المنقوص: القاضي والغازي.

قاعدة (13):
أسماء الشرط والاستفهام والإشارة والموصولة كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف.

تستثنى من ذلك ألفاظ:

الأول: لفظ (أي)، فهي معربة في جميع أحوالها إلا إذا كانت موصولة، فتبنى على الضم تارة، وسبب إعرابها ملازمتها للإضافة لفظاً أو تقديراً، فضعف شبهها بالحرف؛ لأن الإضافة من خواص الأسماء.

مثال الشرطية: (أياما تدعو فله الأسماء الحسنى).

أياًّ: اسم شرط جازم، مفعول مقدم، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ما: للتأكيد، تدعو: فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وجملة (فله الأسماء الحسنى) في محل جزم جواب الشرط.

مثال الاستفهامية: (أيكم يأتيني بعرشها).

أي: اسم استفهام، مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، وما بعدها مضاف إليه في محل جر.

مثال الموصولية: يعجبني أيهم هو أفضل، بمعنى الذي هو أفضل.

أي: فاعل لـ(يعجب)، مرفوع، وجملة (هو أفضل) صلة، لا محل لها من الإعراب.

وتستثنى من الموصولية صورة واحدة، فهي مبنية على الضم على المختار، وهي أن تكون مضافة في اللفظ، ويحذف صدر صلتها، كقوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد).

أي: اسم موصول، مبني على الضم، في محل نصب، مفعول به لـ(ننزع)، أشد: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، والجملة: صلة

(أي)، و(أي): بنيت على الضم؛ لأنها مضافة لفظاً، وقد حذف صدر صلتها، أعني لفظة (هو) [1].

والألفاظ الباقية: (اللذان) و (اللتان) من الموصولات، و (هذان) و (هاتان) من أسماء الإشارة، فهي معربة بإعراب المثنى، ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء، وذلك لضعف شبهها بالحرف، لكونها على صورة المثنى، والتثنية من خواص الأسماء.

تقول: هذان اللذان تفوقا، أكرمت هذين اللذين تفوقا، سلمت على هذين اللذين تفوقا.

و(ذو) الموصولة الطائية، فهي معربة بإعراب الأسماء الستة عند بعضهم، أي: ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء. تقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام (بمعنى الذي قام).

والأشهر عندهم لزوم الواو والبناء على السكون، روي قول الشاعر:

"فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا"

بالوجهين: (من ذو) و (من ذي).

---

(1) وحالات (أي) الموصولة أربع، تبنى في حالة، وتعرب في الثلاث، وقد ذكرنا حالة البناء، وأما أحوال الإعراب فهي: 1- أن تكون مضافة، ويذكر صدر الصلة، نحو: يعجبني أيهم هو قائم. 2- أن تقطع عن الإضافة، ويذكر صدر الصلة، نحو: يعجبني أي هو قائم. 3- أن تقطع عن الإضافة، ويحذف صدر الصلة، نحو: يعجبني أي قائم. تنبيه: (أي) الموصولة لا يعمل فيها إلا مضارع أو أمر قبلها، أي لا يعمل فيها الماضي ولا الفعل المتأخر. هذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن هشام في أوضح المسالك.

قاعدة (14):
أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء عند البصريين

فلا تقول: إن زيد يأتني أكرمته، وإنما تقول: إن يأتني زيد أكرمته.

وأما قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك) ونحوه، فأداة الشرط داخلة على فعل مقدر، و(أحد) فاعل لذلك الفعل، وليس بمبتدأ، والفعل المذكور (استجار) مفسر للمحذوف، والتقدير (وإن استجار أحد استجارك).

وتستثنى من القاعدة مواضع:

الأول: أن يكون الاسم بدلاً من اسم شرط، فيجب دخول (إن) الشرطية عليه، تقول: من يأتني إن زيد وإن عمرو أكرمه.

من: اسم شرط، جازم، مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ، زيد: بدل من (من) مرفوع، وقد دخل عليه (إن) وجوباً.

الثاني: أن تكون أداة الشرط (لو)، فقد تدخل على (أن) واسمها وخبرها، نحو: (ولو أننا نزلنا)، (ولو أنهم أقاموا التوراة)، فقيل: (لو) داخلة على فعل مقدر، و(أن) وما دخلت عليه في موضع رفع، فاعل للفعل المقدر، والتقدير: (ولو ثبت أننا)، وقيل: (أن) وما دخلت عليه في موضع رفع، مبتدأ، والخبر محذوف، أو لا يحتاج إلى الخبر، وهذا القول ينسب إلى سيبويه، والتقدير: (ولو أننا نزلنا ثابت)، أي: (ولو تنزيلنا ثابت).

فعلى هذا زال اختصاص (لو) الامتناعية بالفعل، ودخلت على الجملة الاسمية.

الثالث: في (لولا) الامتناعية، فهي تدخل على الجملة الاسمية لا غير، ويحذف الخبر وجوباً، نحو: لولا زيد لذهب عمرو، أي: لو لا زيد موجود، و(لولا أنتم لكنا مؤمنين) أي: لولا أنتم صددتمونا.

تنبيه:

1- الأشهر عند المعربين وجوب حذف الخبر بعد (لولا) إذا كان كوناً عاماً، أي: إذا كان التقدير بـ(موجود)، ويذكر الخبر إذا كان كوناً خاصاً، نحو: لولا قومك حديثو عهد بالإسلام)، فالخبر هو (حديثو عهد)، وقد ذكر؛ لأنه كون خاص، إلا إذا كانت هناك قرينة، فيجوز حذف الخبر، وهو كون خاص، نحو قوله تعالى: (لولا أنتم لكنا مؤمنين)، أي لولا انتم صددتمونا، فالخبر (صددتمونا) محذوف، مع أنه كون خاص، لوجود القرينة، وهي في الآية التالية (أنحن صددناكم)، وعند الأكثر حذف الخبر واجب، مطلقاً، أي: سواء كان كوناً خاصاً أم عاماً، فالتقدير عندهم في الآية: (لولا صدكم موجود) وهكذا.

2- (لولا) تستعمل للتحضيض أيضاً، فتختص بالفعل، نحو: (فلولا نفر من كل فرقة منكم)، (ولولا إذ سمعتموه قلتم)، وقد يقع الاسم بعدها، فيكون معمولاً لفعل مقدر قبله، أو معمولاً لفعل مذكور بعده، فالأول نحو قولك: لولا زيداً أكرمته، والتقدير: لولا أكرمت زيد أكرمته، والثاني نحو: لولا زيداً أكرمت، (لولا داخلة على أكرمت المذكور مؤخراً تقديراً).

قاعدة (15):
النكرة إذا أعيد بلفظ النكرة يراد به غير الأول، وإذا أعيد بلفظ المعرفة
يراد به نفس الأول

تقول: اشتريت كتاباً وبعت كتاباً، فالكتاب الثاني غير الأول.
ولو قلت: وبعت الكتاب، لكان الثاني نفس الأول.

يستثنى من ذلك ما إذا كان هناك قرينة، أعني فتكون هذه القاعدة أغلبية لا كلية.
فمن أمثلة الإعادة بلفظ النكرة مع إرادة نفس الأول قوله تعالى: (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله)، فـ(إله) نكرة أعيد نكرة، والمراد نفس الأول، وهو واضح.
ومن أمثلة الإعادة بلفظ المعرفة ولم يرد نفس الأول قوله تعالى: (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً، والصلح خير)، فالصلح أعيد معرفة، وليس المراد نفس الأول؛ لأن الصلح المعرف أعم من الأول.
فالخلاصة أن القاعدة أغلبية.
تنبيه: أما إذا أعيد المعرفة بلفظ المعرفة فيراد به نفس الأول، نحو: أعجبني الكتاب، فقرأت الكتاب، وبهذا يظهر معنى قول الشاعر:
إذا اشتدت بك البلوى ففكر في (ألم نشرح)
فعسر بين يسرين إذا فكرته تشرح
يشير إلى قوله تعالى: (فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً)، فالعسر معرفة مكرر، فهما شيء واحد، واليسر نكرة مكرر، فهما شيآن، وعلى هذا يتضح قوله: (فعسر بين يسرين).

قاعدة (16):
الجملة بعد المعارف تعرب حالاً، وبعد النكرات تعرب صفة

وذلك لأن مضمون الجملة يفيد معنى النكرة.

تقول: جاءني زيد يضحك، الجملة (يضحك): في محل نصب حال.

وتقول: جاءني رجل يضحك، الجملة (يضحك): في محل رفع، نعت لـ(رجل).

يستثنى من ذلك ما يلي:

1- أن يكون المعرفة معرفاً بلام الجنس، فيصح إعراب الجملة نعتاً؛ لأن الجنس من حيث إنه لا يراد به فرد معين أشبه النكرة، ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي

فقوله: (يسبني) نعت لـ(اللئيم)، وهو معرف بأل الجنسية؛ لأنه لم يرد معيناً، وإنما أعربناها نعتاً؛ لأن ذلك أدل على مراده، حيث إنه يبين عفته وإعراضه عن اللئيم الذي شأنه السب والشتم، فإعرابها نعتاً يوضح هذا المعنى، ولو أعربناها حالاً لكان المعنى: أنه يمر على اللئيم حالة الشتم فيعرض عنه، ولا يفيد أن الشتم من صفاته الدائمة، ولا شك أن المعنى الأول أدل على مقصوده.

2- أن يكون النكرة معمما أو مخصصا، فيصح إعراب الجملة بعده حالاً.

تقول: ما جاءني أحد يضحك، جاءني رجل صالح يضحك.

(يضحك) يصح إعرابها في الحالين حالاً.

3- أن تكون الجملة جملة استثناء، نحو: جاءني رجال ليس زيداً، فجملة: (ليس زيداً) في محل نصب حال من رجال، وهو نكرة كما ترى، ويحتمل أن تعرب الجملة (أي: ليس زيداً) نعتاً، كما تفيد حاشية يس على التوضيح.

قاعدة (17):
التقاء الساكنين محذور لا يجوز

فإذا التقى الساكنان فإما أن يحذف الأول، نحو: (لم يقم)، (لم يبع)، حذفت عين الكلمة الواو والياء لالتقاء الساكنين، وإما أن يحرك الساكن الأول بالكسرة تسمى كسرة التخلص أو كسرة أصل التقاء الساكنين، نحو: (واسأل القرية) بكسر اللام، وربما يحرك بالفتحة، كما قالوا في نحو (لم يردَّ)-بفتح الدال-: إنه لما تعذر الجزم بالسكون انتقل إلى الفتح لكونه أخف الحركات، كما أنه يجوز الضم اتباعاً لحركة العين فتقول: لم يردُّ، إنما حرك الثاني هنا لتعذر تحريك الأول؛ لكونه مدغماً.

وتستثنى من القاعدة ثلاث صور يجوز فيها التقاء الساكنين.

الأولى: أن يكون الساكن الأول حرف مد، والثاني مدغماً فيما بعده.

نحو: (من دابة)، (ولا الضالين)، (تأمروني أعبد).

الثانية: أن يكون السكون عارضاً للوقف.

نحو: (يوم الدين)، (نستعين)، (الصراط المستقيم).

الثالثة: إذا دخلت همزة الاستفهام على اسم محلى بـ(أل)، فتقلب همزة (أل) ألفاً، نحو (آلآن)، فقد التقى الساكنان، الألف واللام.

قاعدة (18):
الضمائر والأعلام وأسماء الإشارة والموصولات كل هذه لا تأتي مضافة

وتستثنى من الضمائر والأعلام والموصولات صورة صورة كما يلي:

أما الضمير فعلى مذهب الخليل وابن مالك في الضمير المنفصل المنصوب، نحو: (إياه)، (إياي) حيث قالا: إن (إيا) ضمير مضاف إلى ما بعده، وكل منهما ضمير، وقد تقدم ذلك في قاعدة (10).

أما العلم فإذا قصد به التنكير يجوز إضافته، كما يجوز إدخال (أل) المعرفة عليه، قال الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض مشحوذ الغرار يمان

فقد أضاف (زيداً) إلى (نا) وإلى (كم).

وأما الموصولة: فلفظة (أي)، فهي ملازمة الإضافة لفظاً أو تقديراً، ولذا أعربت من بين الأسماء الموصولة والشرطية والاستفهامية، كما تقدم في قاعدة (13).

وأما اسم الإشارة فلا تضاف أبداً.

قاعدة (19):
المضاف يجرد من (أل) والتنوين

فلا تقول: الغلام زيد، ولا غلامٌ زيدٍ.

وتستثنى من مسألة (أل) خمس صور، وذلك في الإضافة اللفظية[1] خاصة، دون المعنوية:

الأولى: أن يكون في المضاف إليه (أل).

نحو: الضارب الرجل، الحسن الوجه.

الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه (أل).

نحو: الضارب رأس الجاني، القارئ كتب النحو.

الثالثة: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم فيه (أل).

نحو قول الشاعر: "الوُدُّ أَنْتِ المسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ".

فالهاء من (صفوه) يعود على (الود) وفيه (أل).

الرابعة: أن يكون المضاف مثنى. نحو: الضاربا زيد.

الخامسة: أن يكون المضاف جمعاً مذكراً سالماً، نحو: الضاربو زيد.

ملاحظة:

هل يجوز إدخال (أل) في المضاف إذا كان المضاف إليه ضميراً عائداً إلى ما فيه (أل)، نحو: الرجل أنت الضاربه، الكتاب أنت القارئه؟

قال الخضري: "ظاهر كلام سيبويه المنع، بل يتعين إعراب الضمير (الهاء) مفعولاً به، لا مضافاً إليه"، قال: "ولينظر الفرق بينه وبين نحو: الودُّ أنت المستحقة صفوِه"، يعني: حيث جاز ذلك -أي إدخال (أل) في المضاف إذا كان المضاف إليه مضافاً إلى ضمير

---

(1) الإضافة اللفظية هي: إضافة الوصف إلى معموله، كما تقدم تحت قاعدة: (4).

يعود لما فيه (أل)- فههنا أولى بالجواز، أي مثل الرجل أنت الضاربه، لقرب الضمير من المضاف.

وحيث قلنا بالامتناع فيعرب الضمير في مثل هذا التركيب مفعولاً به، ففي قولك: (الرجل أنت الضاربه)، الهاء: في محل نصب مفعول به، وفي قولك: (الرجل أنت الضارب غلامه)، الهاء: في محل جر مضاف إليه، وغلام: يجوز فيه النصب على أنه مفعول به، أو الجر على أنه مضاف إليه.

والنفس تميل إلى أنه لا فرق بين المسألتين، بل الإضافة في المثال الأول أولى، كما أشار إليه الخضري.

قاعدة (20):
المضاف إليه لا يكون صاحب حال

فلا تقول: أعجبني قميص زيد متقمصاً، وإنما تقول: أعجبني زيد متقمصاً، أو أعجبني قميصه ملبوساً.

وتستثنى من ذلك ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف عاملاً في الحال، بأن يكون المضاف مما يتضمن معنى الفعل، ويكون المضاف إليه فاعلاً للمضاف في المعنى أو مفعولاً كذلك، نحو: أعجبني قراءة زيد قائماً.

(قائماً): حال من (زيد)، المضاف إليه، وهو فاعل للمضاف (قراءة) في المعنى.

الثانية: أن يكون المضاف جزءاً للمضاف إليه.

نحو قوله تعالى: (لحم أخيه ميتاً)، ميتاً: حال من (أخ)، وهو مضاف إليه، واللحم جزء منه.

الثالثة: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه، بحيث يصح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه، بدون تغير في المعنى.

نحو قوله تعالى: (اتبع ملة إبراهيم حنيفاً)، حنيفاً: حال من (إبراهيم)، وهو مضاف إليه، ولو قيل: اتبع إبراهيم لأفاد المعنى.

قاعدة (21):
أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة تضاف إلى المعدود، ويكون المعدود جمعاً (جمع قلة[1] على الأكثر).

تقول: ثلاثة أشهر، سبعة أيام.

تستثنى من ذلك صورتان.

الأولى: أن تضاف إلى (مائة)، أي: يكون المعدود لفظ (مائة)، فتضاف إلى لفظها ولا تجمع.

تقول: ثلاثمائة، خمسمائة، ولا تقول: ثلاثمائين، خمسمائين، جمعاً.

الثانية: أن يكون المعدود اسم جمع[2] أو اسم جنس[3]، فالأكثر الجر بـ(من)، تقول: تسعة من الرهط، ثلاثة من التمر، قال تعالى: (فخذ أربعة من الطير).

ويجوز الإضافة أيضاً، تقول: خمسة طير، قال تعالى: (وكان في المدينة تسعة رهط).

---

(1) جمع القلة: ما كان على وزن (أفعلة، أفعال، فعلة، أفعل)، نحو: (أرغفة، أيام، صبية، أشهر)، ويدل على عشرة فما دون.

(2) اسم الجمع: ما دل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه، مثل: (قوم، رهط)، أو له مفرد لكن ليس هذا على وزن قياسي، نحو: (صاحب و"صحب"، راكب و"ركب").

(3) اسم الجنس: ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، نحو: (تمر و"تمرة")، أو بالياء نحو: (روم و"رومي").

قاعدة (22):
نون الوقاية[1] لا تدخل على الأسماء، أي: المضافة إلى ياء المتكلم، ولا على الحروف.

فلا تقول: كتابني، قلمني مثلاً. وإنما تقول: كتابي، قلمي، ولا تقول: بني، لني، وإنما تقول: بي، لي مثلاً.

تستثنى من الأسماء ما يلي، فتدخل عليها نون الوقاية:

1- أسماء الأفعال، تقول: دراكني، تراكني، بمعنى أدركني، واتركني؛ لأنها لما كانت بمعنى الفعل وعمله أعطيت حكمه في النون، ودخول النون هنا واجب كالفعل.

كذلك (قد) و (قط) من أسماء الأفعال، تقول: قدني، وقطني، وهذا جائز لا واجب، وإلحاق النون فيهما للمحافظة على سكون البناء.

2- (لدن)، تقول: (لدنِّي) بتشديد النون، وهو أكثر، وإلحاق النون فيه للمحافظة على سكون البناء، كما في (قد)، و (قط).

ويستثنى من الحروف نوعان:

1- (من) و (عن) من حروف الجر، فيجب دخول نون الوقاية عليهما، وذلك للمحافظة على سكون بنائهما.

تقول: (مِنِّي) و(عَنِّي) بتشديد النون فيهما، وأما قول العوام (فِينِي) بإدخال النون على حرف (في) فليس بصحيح لغة، والصحيح: (فِيَّ) بإدغام الياء في الياء.

---

(1) أصل هذه النون دخولها في الأفعال إذا التحق بها ياء المتكلم، مثل: (أكرمني، أعطني)، سميت بذلك لأنها تقي الفعل عن الكسرة التي هي علامة الجر، والفعل لا يجر.

1- (إن) وأخواتها، فتدخل عليها جوازاً، ولكن الراجح في (ليت) إدخال النون، تقول: (ليتني)، والراجح في (لعل) ترك النون، تقول: (لعلي)، وفي البواقي إدخالها وتركها سواء.

وإنما أدخلت النون في هذه الحروف؛ لأنها مشبهة بالأفعال، فأعطيت حكمها، وشبهها بالفعل من أربعة أوجه: المعنى، والعمل، وعدد الحروف، والبناء على الفتح، ولذا تلقب بـ(الحروف المشبهة بالأفعال).

قاعدة (23):
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه

فلا تقول في (غلامُ زيدٍ قائمٌ): غلامُ قائمٌ زيدٍ؛ لأن (قائمٌ) فصل بين المضاف: (غلامُ) والمضاف إليه: (زيدٍ).

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المضاف مشابهاً للفعل، بأن يكون مصدراً أو اسم فاعل، فيجوز الفصل في أربعة مواضع.

الأول: الفصل بمفعول المضاف، كقولك: أعجبتني قراءةُ الكتابَ زيدٍ.

الكتابَ: مفعول به للمضاف، فاصل بينه وبين المضاف إليه.

ومن ذلك قراءة ابن عامر: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) بنصب (أولادَ)، وهو مفعول به للمضاف (قَتْلُ)، وجر (شُرَكَاءِ)، وهو المضاف إليه.

الثاني: الفصل بظرف المضاف.

تقول: أعجبتْني قراءةُ اليومَ الكتابِ.

اليوم: ظرف للمضاف، فاصل بينه وبين المضاف إليه.

ومن ذلك ما حكي عن بعض العرب: (تَرْكُ يوماً نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها). يوماً: ظرف للمضاف: (ترك)، فاصل بينه وبين المضاف إليه: (نفسك).

الثالث: الفصل بشبه الظرف، أي: الجار والمجرور المتعلق بالمضاف.

كقولك: أنتَ مُذاكِرُ لِلاختِبارِ الدرسِ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)، (تَارِكُو): مضاف، ولذا حذفت منه النون، (صَاحِبِي): مضاف إليه، (لي): جار ومجرور، متعلق بالمضاف، فاصل بينه وبين المضاف إليه.

الرابع: الفصل بالقسم.

مثاله ما حكى الكسائي: هذا غلامُ والله زيدٍ. وهو واضح.

تنبيهان:

1- يوجد في استعمالهم الفصل بـ(أي) التفسيرية وتفسيرها، وذلك كما تقول: حظرُ - أي حرمةُ- الربا معلوم من الدين بالضرورة، فهنا كلمة: (حظرُ) مضاف إلى (الربا)، و(أيْ حُرمةُ) حرف تفسير وعطف البيان فاصل بينهما.

2- جاء في ضرورة الشعر خاصة:

أ- الفصل بأجنبي، أي بما ليس معمولاً للمضاف، كقول الشاعر:

كَما خُطَّ الكتابُ بِكَفِّ يَوماً ؛ يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يَزِيلُ

(يوماً): فاصل بين المضاف (كَفِّ) والمضاف إليه (يَهُودِيٍّ)، وهو ليس معمولاً للمضاف، وإنما هو معمول، أي ظرف لقوله: (خُطَّ).

ب- الفصل بنعت المضاف، كقوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ ؛ مِنِ ابْنِ أبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

(شيخ الأباطح): نعت للمضاف (أبي)، فاصل بينه وبين المضاف إليه (طالب)، وأصل الكلام، من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، والمراد به علي رضي الله عنه، والبيت منسوب إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

جـ- الفصل بالمنادى، كقوله:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ؛ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالخُلْدِ فِي سَقَرَا

(كعبُ): منادى بحذف حرف النداء، مبني على الضم، فاصل بين المضاف: (وفاقُ) والمضاف إليه (بجيرٍ).

ومن ذلك قوله:

كأنَّ بِرْذَونَ أبا عِصَامِ ؛ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ باللِّجَامِ

(أبا عصام): منادى بحذف حرف النداء، منصوب، فاصل بين المضاف (برذون)، والمضاف إليه (زيد).

لكن يحتمل في هذا البيت أن يكون قوله: (أبا عصام) هو المضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على لغة القصر، و(زيدٍ) بدل منه، وعلى هذا لا شاهد في هذا البيت، نبه على ذلك الخضري.

قاعدة (24):
(أي) لا تضاف إلى المفرد المعرفة

سواء كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة أو موصوفة، فلا تقول: أي زيد عندك؟ ولا أي زيد جاءني أكرمه، ولا يعجبني أي الرجل قائم، ولا جاءني زيد أي الفتى، ولا جاءني رجل أي الفتى.

وتستثنى من ذلك مسألتان، فيجوز إضافة (أيّ) فيهما إلى المفرد المعرفة:

الأولى: أن تتكرر، كقول الشاعر:

أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ ؛ غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

والشاهد واضح.

الثانية: أن يقصد بها الأجزاء، كقولك: أيُّ زيد أحسن؟ بمعنى: أيُّ أجزائه أحسن؟.

تنبيهان:

1- هاتان المسألتان مختصتان بغير الوصفية، فالوصفية لا تتكرر، ولا يراد بها الأجزاء، بل تجب إضافتها إلى النكرة دائماً.

2- المراد بالوصفية ما تقع حالاً من معرفة، أو نعتاً لنكرة، كما في المثالين الأخيرين من الأمثلة الممتنعة.

قاعدة (25):
إذا دخلت (ما) الكافة على (إن) وأخواتها تكفهن عن العمل

فصح دخولها على الجملة الفعلية، كما يصح دخولها على الجملة الاسمية، نحو: (إنما الله إله واحد)، إنما: أداة حصر، كافة ومكفوفة، الله:اسم الجلالة مبتدأ مرفوع، إله: خبر مرفوع.
ومثال الجملة الفعلية قوله تعالى: (إنما أوحي إلي)، فدخلت (إنما) على الجملة الفعلية.

يستثنى من ذلك (ليت)، فيجوز إعمالها مع دخول (ما) عليها، وذلك لاختصاصها بالجملة الاسمية مع وجود (ما)، ومع عدمها. تقول: ليتما الشباب عائدٌ، (بنصب "الشباب" أو رفعه، إعمالاً وإهمالاً).
تنبيه:
خرج بـ(ما) الكافة، (ما) الموصولة، فلا تكفهن عن عملهن، وتكتب مفصولة عنها، وأما الكافة فتكتب موصولة بها.
تقول: إنَّ ما صنعته خير، (ما): اسم موصول، مبني على السكون، في محل نصب اسم (إنَّ)، وجملة (صنعته) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، و(خير): خبر (إنَّ) مرفوع.

قاعدة (26):
كل ما فيه (أل) لا يصح دخول حرف النداء عليه.

فلا تقول: يا الرجل، وإنما تقول: يا أيها الرجل مثلاً، وذلك لأن النداء يفيد التعريف، و(أل) كذلك للتعريف، ولا تجتمع أداتا تعريف.

ويستثنى من ذلك أربع مسائل:
الأولى: اسم الجلالة.
تقول: يا الله، بناء على أن أصل اسم الجلالة (الإله).
الثانية: الجملة المحكية إذا جعلت علماً.
تقول: يا المنطلق زيد، فيمن اسمه ذلك، ونعربها هكذا: (يا): حرف نداء، (المنطلق زيد) اسم منادى، مبني على الضم المقدر، منع من ظهوره حركة الحكاية، وهو في محل نصب.
الثالثة: الاسم المشبه به.
تقول: يا الخليفة هيبة، أي: يا مثل الخليفة في الهيبة. يا العالم وقاراً، أي: يا مثل العالم في الوقار.
الرابعة: الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:
عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ وَالَّذِي..." الشاهد في: (يا الملك).
ملاحظة:
زاد المبرد ما سمي به من أسماء الموصولة، نحو: يا الذي، يا التي، فيمن اسمه ذلك.

قاعدة (27):
الممنوع من الصرف[1] يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

تقول: سلمت على عمرَ وعثمانَ وأحمدَ وإبراهيمَ.

تستثنى من ذلك مسألتان، يجر فيهما بالكسرة على الأصل:
الأولى: أن تدخل عليه (أل).
نحو: (وأنتم عاكفون في المساجد) بكسر الدال.
الثانية: أن يكون مضافاً.
نحو: (في أحسن تقويم)، بكسر النون.

تنبيه:

---

(1) الصرف عند النحاة هو: التنوين، فالممنوع من الصرف هو: الذي لا ينون من الأسماء المعربة، وسبب المنع من الصرف أن تكون في الاسم علتان فرعيتان، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين. والعلة الواحدة لها صورتان:
1- ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، نحو: بشرى، صحراء.
2- الجمع الذي على وزن مفاعل أو مفاعيل، نحو: دراهم، دنانير.
أما العلتان فتكون إحداهما علمية أو وصفية، فتجتمع مع العلمية ستة أشياء، هكذا:
1- العلمية وزيادة الألف والنون، نحو: عثمان.
2- العلمية والعجمة، نحو: إبراهيم.
3- العلمية والتأنيث، نحو: عائشة، حمزة.
4- العلمية والتركيب المزجي، نحو: حضر موت.
5- العملية والعدل، أي التحول من صيغة إلى أخرى، نحو: عمر (معدول عن: عامر).
6- العملية ووزن الفعل، نحو: أحمد.
وتجتمع مع الوصفية ثلاثة أشياء فقط:
1- الوصفية وزيادة الألف والنون، نحو: سكران.
2- الوصفية ووزن الفعل، نحو: أفضل.
3- الوصفية والعدل، نحو: أخر (معدول عن "آخر")، ومثنى، وثلاث (معدول عن: "اثنين اثنين"، و"ثلاثة ثلاثة").

وتستثنى من أحكام الممنوع من الصرف أربع مسائل، يصرف فيهن، فيدخل التنوين والكسرة عليه:

الأولى: أن تكون إحدى العلتين العلمية، ثم ينكر.

فتقول: رُبَّ فاطمةٍ وعثمانٍ ويزيدٍ وأحمدٍ وإبراهيمٍ وعمرٍ ومعد يكربٍ بالجر والتنوين فيها؛ لأنها نكرات بدخول رب عليها.

الثانية: أن يصغر الاسم الغير المنصرف.

تقول: (عمير)، (حميد)، في تصغير (عمر) و(أحمد).

الثالثة: إرادة التناسب.

كقراءة نافع والكسائي: (سلاسلاً) بالتنوين، لمناسبة (وأغلالاً).

الرابعة: ضرورة الشعر، قال امرؤ القيس:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ...

بكسر (عنيزة) للضرورة.

قاعدة (28):
إذا حذف حرف الجر نصب المجرور.

ويسمى هذا النصب على نزع الخافض، أي: إسقاط الجار.
مثاله قول الشاعر:
تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ؛ كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ
الديار: منصوب بنزع الخافض، وهو الباء، والأصل: بالديار.
ويلاحظ أن حذف الجار مسألة سماعية.

وتستثنى من القاعدة مسائل يبقى الاسم فيها مجروراً بعد حذف الجار:
الأولى: اسم الجلالة في القسم.
تقول: الله لأفعلن، بجر اسم الجلالة، والتقدير: والله.
الثانية: تمييز (كم) الاستفهامية إذا جرت بحرف.
تقول: بكم درهم اشتريت؟. درهم: مجرور بـ(من) المحذوفة، وهو مذهب الخليل وسيبويه، خلافاً للزجاج، فالجر عنده بالإضافة، والمذهب الأول هو الصحيح؛ لأنه لو كان ذلك الجر بالإضافة لم يكن مختصاًّ بحالة دخول حرف الجر على (كم)، ثم إن النحاة قالوا: الإضافة مختصة بالخبرية، كما أن النصب على التمييز مختص بالاستفهامية، أي: فالاستفهامية لا تضاف لما بعدها، والخبرية لا ينصب التمييز بعدها.
مثلاً: تقول: (كم كتابٍ قرأت!)، (كم): خبرية، في محل نصب، مفعول مقدم، وهو مضاف، (كتاب): مضاف إليه مجرور.
وتقول: (كم كتاباً قرأت؟)، كم: استفهامية، في محل نصب، مفعول مقدم، كتاباً: تمييز منصوب.
تنبيه: يجوز في الخبرية جر التمييز بـ(من) أيضاً، تقول: كم من كتابٍ قرأت!.
الثالثة: (كي) المصدرية مع صلتها، حيث تقدر اللام قبلها، تقول: جئت كي أدرسَ. أدرس: فعل مضارع، منصوب بـ(كي)

المصدرية، وهي مع الفعل مؤولة بمصدر مجرور باللام المقدرة قبلها، والتقدير: جئت للدرس.

ويلاحظ أن (كي) تكون مصدرية إذا دخلت عليها اللام لفظاً أو تقديراً، فإذا لم تقدر اللام قبلها تكون (كي) نفسها حرف جر للتعليل، ويكون الفعل بعدها منصوباً بـ(أن) مضمرة.

ففي المثال السابق يجوز أن يعرب هكذا: (كي): حرف جر، (أدرس): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة، وهي والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(كي).

الرابعة: تحذف (رب) ويبقى عملها بعد الواو والفاء وبل.

مثاله قول الشاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

(وَلَيْلٍ): التقدير: ورُبَّ لَيْلٍ، الواو: عاطفة، أو استئنافية، ولَيْلٍ: مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة. وكقوله:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

(فمثلِكِ): الفاء عاطفة، ومثل: مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة.

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجُهْرُمُهْ

(بَلْ بَلَدٍ): بل: حَرْفُ إِضْرَابٍ، بَلَدٍ: مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة.

الخامسة: (أنَّ) و(أنْ) مع صلتهما، فهي في محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائي، وفي محل نصب عند سيبويه، والمسألة على المذهب الأول.

تقول: عجبت أن الكسول ناجح. - أو- أن نجح الكسول.

جملة (أنَّ) وما بعدها، وكذلك (أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بـ(من) المحذوفة، والتقدير: عجبت من نجاح الكسول، هذا على المذهب الأول، وأما على الثاني فالمصدر في محل نصب بنزع الخافض.

السادسة: ما تضمن معنى حرف جر محذوف، ولذلك مواقع:

1- بعد استفهام، كقولك: (زيدٍ) بالجر جواباً لمن قال: بمن مررت؟.

2- بعد الشرط، كقولك: امرر بأيهم شئت إن زيدٍ وإن عمرٍو.
3- بعد التحضيض، كقولك: هلا دينارٍ، لمن قال: تصدقتُ بدرهم.
والتقدير في هذه الثلاثة واضح، ويلاحظ أن (هلا) هنا داخلة على فعل مقدر، تقديره: هلا تصدقت، وذلك لأن أدوات التحضيض مما يختص دخولها على الفعل.
4- بعد العاطف، كقولك: إنَّ في المسجد زيداً والدار عمراً.
(الدار): مجرور بـ(في) المحذوفة على المشهور، وليس الجر بالعطف، وذلك لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، العاملان: (إن) و(في)، والمعمولان: (المسجد) و (زيداً)، وذلك لأن المسجد معمول لحرف الجر (في) عمل فيه الجر، وزيداً معمول لـ(إن) عملت فيه النصب، فلو عطفنا (الدار) على (المسجد) و (عمرا) على (زيداً)، فقد عطفنا على معمولي عاملين مختلفين، وذلك لا يجوز، فلو قدرنا في المعطوف حرف جر (في)، وقلنا: وفي الدار عمراً زال المحذور كما هو واضح.
السابعة: المعطوف على خبر (ليس) و (ما) النافية.
تقول: ليس زيد شاعراً ولا كاتب.
(كاتب): مجرور بالعطف على (شاعر) بتوهم حرف الجر (الباء) فيه، أفاد ذلك الخضري.

قاعدة (29):

كل اسم يصح إعرابه عطف بيان يصح إعرابه بدلاً مطابقاً[1].

تقول: جاء أبو حفص عمر.
عمر: يصح إعرابه عطف بيان على (أبي حفص)، أو بدلاً منه.

وتستثنى منها مواضع يتعين فيها عطف البيان أو البدلية.
فالمواضع التي يتعين فيها عطف البيان تنحصر في ضابطين:
الأول: أن يكون المتبوع بحيث لا يستغني عن التابع.
كقولك: هند قام زيد أخوها. فـ(أخوها): عطف بيان على زيد، وليس بدلاً منه؛ لأنه لو أعربناه بدلاً لكان في حكم المستقل، فتصير جملة (قام زيد) خبراً للمبتدأ (هند)، خالية عن الرابط، وذلك لا يجوز، ولو أعربناه عطف بيان لحصل الربط؛ لأن عطف البيان متمم لما قبلهن فكأن الجميع: (قام زيد أخوها) جملة واحدة وقعت خبراً، وحصل الرابط، وهو الضمير (ها).
الثاني: ألا يصح إحلال الثاني التابع محل الأول المتبوع.
نحو: الضارب الرجل زيدٍ.
زيد): عطف بيان على (الرجل)، وليس بدلاً منه؛ لأنه لا يصح إحلاله محل الأول، إذ لو حل محله لكان الكلام: الضارب زيدٍ، وهو

---

(1) الفروق بين البدل وعطف البيان مما يخفي كثيراً، وحاصل الفرق: أن البدل يعتبر فيه كونه هو المقصود بالحكم، مثلاً: لو قلت: أكلت الرغيف ثلثه، فكأنك قلت: أكلت ثلث الرغيف، فالعامل (أكل) كأنه دخل على البدل (الثلث). أما عطف البيان فهو تابع متمم للمتبوع، وليس هو المقصود بالحكم، فهو كالنعت تماماً، إلا أنه يكون جامداً- غالباً-، والنعت يكون مشتقاً، أو في معنى المشتق، ولذا يجب في عطف البيان أن يوافق متبوعه في أربعة أشياء كالصفة: 1- في الإعراب. 2- في التعريف والتنكير. 3- في التذكير والتأنيث. 4- في الإفراد والتثنية والجمع. فهناك مواضع يتعين فيها عطف البيان، ومواضع يتعين فيها البدلية، وأكثر المواضع يجوز فيها الوجهان على الاعتبارين، ولذلك جعل قاعدة.

ممتنع لدخول (أل) في المضاف (الضارب)، مع خلو المضاف إليه (زيد) عنها، وذلك لا يجوز.

وكذا قولك: يا عبد الله كرزاً (بنصب كرز)، فهو عطف بيان، وليس ببدل؛ لأنه لو كان بدلاً لبني على الضم؛ لأنه في حكم المنادى المستقل.

وكذا قولك: يا أيها الرجل. (الرجل): عطف بيان على (أي)، أو نعته، ولا يصح كونه بدلاً؛ لأن البدل كالمنادى المستقل، ولا تقول: يا الرجل.

فهذه الأمثلة متفرعة عن الضابط الثاني، أي امتناع إحلال الثاني محل الأول.

ومن المواضع التي تتعين فيها البدلية قولك: يا عبد الله كرزُ (بالضم)، فهو بدل، إذ لو كان عطف بيان لنصب (كرزا)، وكذلك إذا كان بين التابع والمتبوع اختلاف تعريفاً وتنكيراً، أو تأنيثاً وتذكيراً، أو إفراداً وتثنية وجمعاً يتعين كون التابع بدلاً؛ لأن عطف البيان تجب موافقته لمتبوعه في تلك الأمور كما ذكرنا في التعليق السابق.

ومثال ذلك قولك: جاءني رجل زيد، (زيد): بدل من رجل لا عطف بيان؛ لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً. ولذا خطئ الزمخشري في إعرابه قوله تعالى: (فيه آيات بينات مقام إبراهيم)، حيث قال: إن (مقام إبراهيم) عطف بيان على (آيات بينات)، وبينهما اختلاف تعريفاً وتنكيراً، وتأنيثاً وتذكيراً، وإفراداً وتثنية وجمعاً، بل الصحيح أنه بدل.

تنبيه: قد أشرنا في الثلاثيات إلى الفرق بين البدل وعطف البيان بقولنا:

البدل: التابع بالحكم قُصِدْ من دون واسط، وأربعاً يردْ
عطف البيان: موضح، ويأتي مطابقاً في أربع، كالنعت
بينهما العموم وجهياًّ كما قد فصلوا ذلك فاحفظ وافهما

وقد فصلنا المسألة في الشرح الثري أيما تفصيل.

قاعدة (30):
اسم التفضيل لا يرفع اسماً ظاهراً

أي لا يكون فاعله اسماً ظاهراً، وإنما يكون ضميراً مستتراً، فلا تقول: مررت برجل أفضل من أبوه، على أن (أبوه) فاعل لاسم التفضيل، إلا على لغة شاذة.

وتستثنى من ذلك مسألة تسمى: مسألة الكحل.

نحو: ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد

(الكحل): فاعل لـ(أحسن) الذي هو اسم التفضيل، وهو اسم ظاهر، فقد رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر.

وضابط مسألة الكحل: أن يقع اسم التفضيل بعد اسم جنس- وهو (أحداً) في المثال- مسبوق بنفي أو شبه نفي، ويكون فاعله أجنبياً أي خالياً من ضمير راجع إلى اسم الجنس، مفضلاً على نفسه باعتبار محلين، وهو (الكحل) في المثال، فهو أجنبي مفضل على نفسه باعتبار محلين، وهما: عين زيد وعين غيره، فهو في عين زيد أفضل منه في عين غيره.

وقد أشرنا إلى مسألة الكحل في الثلاثيات بقولنا:

لا ينصب المفعولَ إطلاقاً، ولا   يرفع ظاهراً سوى ما نقلا
لكنه إن عاقب الفعلَ رَفع   مسألةَ الكحل يُسَمَّى أي وقع
فاعلـه اسْماً أجنـبياً فُضِّلا   من نفسه، وبعدَ نَفْيٍ حَصَلا

قاعدة (31):
اسم التفضيل لا يعمل في الحال المتقدمة عليه

أي لا يتقدم الحال على عامله إن كان اسم تفضيل، فلا تقول: زيد ضاحكاً أحسن من عمرو، وإنما تقول: زيد أحسن من عمرو ضاحكاً.

وتستثنى منها صورة واحدة، وهي في مثل قولك: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً، وكقولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً.
وضابطها: أن يفضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فيعمل اسم التفضيل في الحالين، إحداهما- وهي الفاضلة- متقدمة عليه، كما في المثالين.
ففي المثال الأول: (زيد) فضل حال انفراده على (عمرو) في حال أن يكون معاناً، فـ(مفرداً) و (معاناً) حالان، عاملهما (أنفع)، وقد تقدم عليه الحال الفاضلة (مفرداً). وفي المثال الثاني: فضل الشيء المشار إليه في حال كونه (بسراً) على نفسه في حال كونه (رطباً)، واسم التفضيل أطيب قد عمل في الحالين، كما في المثال الأول.

قاعدة (32):
ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها

بمعنى أن معمول ما بعد الفاء الجوابية لا يتقدم عليها، فلا تقول: إن جاءك زيد كتابه فأعطه، وإنما تقول: إن جاءك زيد فأعطه كتابه، فـ (كتاب) معمول، أي: مفعول به لـ(أعط)، ولا يتقدم على الفاء.

ويستثنى من ذلك: الفاء الجوابية بعد (أما)، فيجوز أن يتقدم المعمول عليها، نحو قوله تعالى: (وأما السائل فلا تنهر)، السائل: مفعول به مقدم لقوله: (فلا تنهر)، وسبب ذلك أن موقع الفاء في الحقيقة عقب (أما)؛ لأن (أما) حرف شرط وتوكيد وتفصيل، نابت عن اسم شرط وفعله، فما بعدها هو جوابها الذي تدخل عليه الفاء، فكأن أصل الكلام: (وأما فلا تنهر السائل)، ثم أخرت الفاء لوجوب لصوق (أما) بالاسم، فالفاء متقدمة على المعمول تقديراً.

قال العلماء: يلزم الفصل بين (أما) والفاء، إما باسم كما في المثال المذكور، أو بفعل شرط كقوله تعالى (فأما إن كان من المقربين، فروح).

قاعدة (33):
لا يتوارد عاملان على معمول واحد؛ بمعنى أنه لا يكون الشيء الواحد معمولاً لعاملين.

مثلا: لا تقول: إن زيداً ولعل زيداً قائمان، على أن (قائمان) معمول لـ (إن)، و(لعل)، أي: خبر لهما.

ويستثنى من ذلك: أن يكون العاملان متماثلين، فيجوز أن يعملا في شيء واحد، نحو: إن زيداً وإن عمراً قائمان، ما عمرو وما زيد قائمين، ففي المثال الأول: (قائمان) خبر لـ(إن) المتكررة، فهما عملتا الرفع فيه، وفي المثال الثاني: (قائمين) خبر لـ(ما) النافية المتكررة، وقد عملتا النصب فيه، وجاز ذلك لكون العاملين (إن) و(إن) متماثلين، وكذا (ما) و (ما).

قاعدة (34):
تلزم الفاء في جواب (أما)

تقول: أما بعد فكذا وكذا...، أما زيد فمنطلق.

وتستثنى من ذلك صورة واحدة، وهي: أن يقع فعل الشرط بعد (أما)، فإن كانت الفاء لازمة في جواب الشرط يكتفى بها، وإلا فلا يؤتى بها[1].

مثال الأول: أما إن جاءك زيد فأكرمه، الفاء في جواب الشرط، وهي لازمة، تغني عن الفاء لجواب (أما).

مثال الثاني: أما إن يأتني زيد أكرمه، هنا جواب الشرط فعل مضارع، تمتنع فيه الفاء، فلا يؤتى بها لجواب (أما).

---

(1) ضابط لزوم الفاء في جواب الشرط: أن يكون الجواب بحيث لا يصح دخول أداة الشرط عليه مباشرة، وذلك:

1- بأن يكون جملة اسمية، نحو: (إن تعذبهم فإنهم عبادك).
2- أو فعلية فعلها طلبي، نحو: (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها).
3- أو جامد، نجو: (إن ترن أنا أقل .... فعسى ربي).
4- أو مقرون بـ(قد)، نحو: (إن يسرق فقد سرق أخ له).
5- أو بحرف تنفيس، نحو: (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله).
6- أو منفياً بـ(ما)، نحو: (فإن اعتزلوكم ... فما جعل الله لكم).
7- أو بـ(لن)، نحو: (وما يفعلوا من خير فلن يكفروه).

قاعدة (35):
كل شيء لا يتقدم عليه العامل لا يتقدم عليه معموله

مثلاً خبر (إن) لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: إن قارئ زيداً، فكذلك لا يتقدم على الاسم معمول الخبر أيضاً، فلا تقول: إن الكتاب زيداً قارئ؛ لأن الكتاب معمول لـ(قارئ) الذي هو الخبر.

ويستثنى من ذلك: تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، فقد أجاز ذلك طائفة من النحاة، وصححه الخضري وغيره، مع امتناع تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ.

فتقول: عمراً زيدٌ ضربَ. عمراً: مفعول به لـ(ضربَ) الذي هو خبر المبتدأ (زيد). قالوا: لأن المحذور في تقدم الخبر هنا على المبتدأ هو انقلاب المبتدأ فاعلاً؛ لأنه لو قيل: ضرب زيد لكان (زيد) فاعلاً لا مبتدأ، وهذا المحذور لا يأتي بتقديم معمول الخبر كما في المثال، ولذا أجازوه.

قاعدة (36):
لام الأمر مكسورة أبداً

تقول: ليقم، ليقوما، ليقمن بكسر اللام في الجميع.

يستثنى من ذلك ما إذا خلت عليها (الواو) أو (الفاء) أو (ثم)، فيجوز تسكين اللام تخفيفاً، نحو: (ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم)، (فليمدد بسبب).

تنبيه:

هذا الحكم – أي: تسكين اللام تخفيفاً- خاص بلام الأمر كما ذكرنا، وأما لام الجر فهي تبقى مكسورة، نحو: (وليعلم الله الذين آمنوا) بكسر اللام. وكذلك لام التأكيد تبقى مفتوحة، نحو: (ولينصرن الله)، (فلنذيقن الذين كفروا)، (ثم لننزعن) بفتح اللام في الجميع.

قاعدة (37):
كل همزة في الحروف همزة قطع

نحو: (أم)، (أما)، (إنْ)، (أنْ)، (إنَّ)، (أنَّ).

وتستثنى من ذلك همزة (أل) فهي همزة وصل، نحو: الرجل، الإنسان، الكتاب، القائم، اليزيد.

ثم استثني من همزة (أل) موضعان، فهي همزة قطع فيهما:

الأول: لفظة (ألبتة) في قولك مثلاً: لا أفعله ألبتة.

(ألبتة): مصدر المرة من بت يبت، بمعنى: قطع يقطع، فهو مفعول مطلق، والهمزة تنطق همزة قطع سماعاً لا قياساً، كأنهم قطعوا الهمزة موافقة لمعنى البت.

الثاني: اسم الجلالة، فقد تقطع الهمزة فيه، ولذا يدخل عليه حرف النداء، تقول: يا ألله، وذلك لأن الهمزة فيه حلت محل حرف أصلي، وهو الهمزة من (إله)، بناء على أن أصل (الله) هو (الإله)، حذفت الهمزة تخفيفاً، وقدر حلول (أل) محلها.

تنبيه:

إذا قصد بـ(أل) اللفظ، أعني: نفس لفظة (أل) فالهمزة قطع أيضاً؛ لأنه يكون اسماً لقصد لفظه، كما في قولك: (أل) حرف تعريف، يعرف الاسم بـ(أل)، فـ(أل) في الموضعين بقطع الهمزة.

قاعدة (38):

كل همزة زائدة في أول المصادر والأفعال الماضية والأمر همزة وصل،

نحو: انْتَصَرَ انْتِصَاراً انْتَصِرْ
انْفَصَلَ انْفِصَالاً انْفَصِلْ
اسْتَفْتَحَ اسْتِفْتَاحًا اسْتَفْتِحْ

ويستثنى من ذلك: الهمزة في باب (أفعل)، فهي همزة قطع فيهن. تقول:

أحْسَنَ إحساناً أحْسِنْ
آمن إيـماناً آمِنْ
أسلم إسلاماً أسْلِمْ

تنبيه:

خرج مما ذكرنا همزة المضارع، أي حرف المضارعة الدالة على التكلم، فهي همزة قطع مطلقاً، نحو: أَنْصُرُ، أُكْرِمُ، أَسْتَفْتِحُ.

قاعدة (39):
كل فعل على وزن (افعنلى) لازم

لأنــه مــن الأوزان العشــرة التــي لا تــأتي إلا لازمــة، جمعهــا الشاعر في قوله:

وضِعفُ خَمسةٍ منَ الأبوَابِ لازمـةٌ أبداً، بلا ارتِيَابِ
افْعَلَّ وانْفَعَلَ افْعَلَلَّ افْعَـنْلَلاَ تَفَعْلَلَ افْعَوَّلَ فَعُلَ افْعَوْعَلاَ
افْعَالَّ افْعَـنْلَى، وَتَمَّ عدُّها وغيرُها لـوازِمٌ وضِدُّها

مثال افعنلى: احرنَّى الديك، إذا انتفش للقتال.

ويستثنى من هذا الباب فعلان جاءا متعديين، وهما: (اسرندى) و(اغرنـدى)، وهمـا بمعنـى عـلا، وغشـي، تقـول: اسـرنداني النـوم واغرنداني.

قال الشاعر:

قدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أَدْفَعُـهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي

قاعدة (40):
كل تاء التأنيث الداخلة على الأسماء المفردة تاء مربوطة

مثل: رحمة، نعمة، شجرة، فاطمة، حمزة.

يستثنى من ذلك أسماء، فالتاء فيها تاء مفتوحة، وهن: البنت، والأخت، ويا أبتِ، ويا أمتِ (في النداء)، فالتاء فيهما حرف تاء تأنيث، عوض عن ياء المتكلم المضاف إليها.

خرج من القاعدة ما جمع بألف وتاء، فالتاء فيه مفتوحة، نحو: مسلمات، شجرات، حمزات.

وكذا تاء التأنيث الساكنة التي تدخل في الفعل الماضي، فهي مفتوحة أيضاً، نحو: قامتْ، أكرمتْ، اجتمعتْ.

قاعدة (41):
كل اسم فيه تاء التأنيث يصح جمعه بألف وتاء[1] (أي الملقب بـ"جمع المؤنث السالم").

نحو: فاطمة- فاطمات، شجرة- شجرات، طلحة- طلحات، قائمة- قائمات، حسنة- حسنات...

ويستثنى من ذلك أسماء، منها:
شفة، أمة، امرأة، شاة، ملة، فلا يقال: شفات، أمات، وإنما جمعهن: شفاه، أمم، نساء، شياه، ملل.

---

(1) الذي يطرد فيه الجمع بألف وتاء أنواع:
1- كل اسم مؤنث معنى، نحو: زينبات، هندات.
2- كل اسم فيه تاء التأنيث- سوى ما استثني-، نحو: حمزات.
3- كل اسم فيه تاء التأنيث المقصورة، نحو: ذكرى- ذكريات.
4- كل اسم لغير عاقل مجاوز ثلاثة أحرف، نحو: حمام- حمامات.
5- كل اسم لغير عاقل مصغر، نحو: كتيب، كتيبات.

قاعدة (42):
كل وصف على وزن (فعلان) فمؤنثه على (فعلى).

تقول: عطشان- عطشى، سكران- سكرى.

وتستثنى من ذلك أربعة عشر لفظاً جاء مؤنثها بالتاء (فعلانة)، جمعها ابن مالك في قوله:

أَجِزْ (فَعْلَى) لـ (فَعْلاَنَاَ)   إذَا اسْتَثْنَيْتَ: حَبْلاَنَاَ
ودَخْنَانَاً، وَسَخْنَاناً   وَسَيْفَاناً، وَصَحْيَانَا
وَصَوْجَاناً، وَعلاَّنَا   وَقَشْوَاناً، وَمَصّانَا
وَمَوْتَاناً، وَنَدْمَانَا   وَأَتْبِعْهُنَّ نَصْرَانَا

وذيله المرادي بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصَانَا   عَلَى لُغَةٍ، وَأَلْيَانَا

الحبلان: كبير البطن، والدخنان: كثير الدخان، والسخنان: الحار، والسيفان: الطويل، والصحيان: اليوم الصحو، والصوجان: القوي من الجمال، والعلان: الجاهل، والقشوان: قليل اللحم، والمصان: اللئيم، والموتان: ضعيف الفؤاد، والندمان: النديم من المنادمة، لا من الندم، فإن مؤنثه: (ندمى) على الأصل، والنصران: النصراني، والخمصان: ضامر البطن، والأليان: كبير الألية.

قاعدة (43):
كل مصدر على وزن (تفعال) هو بفتح التاء.

نحو: تَذكار، تَعداد، تَنقاد، تَكرار، تَوكاف.

وتستثنى من ذلك: كلمتان، فهما بكسر التاء: (تبيان)، و(تلقاء).
وزاد بعضهم: التمثال، والتنضال (مصدر: ناضله)، والتشراب (مصدر: شرب الخمر).
وقد أنكر بعضهم مجيء (تِفعال) بالكسر مصدراً، قالوا: وما سمع من ذلك فهو من استعمال الاسم موضع المصدر.

قاعدة (44):
تحذف الواو من مضارع نحو (وعد).

مما فاؤه واو، ومضارعه على وزن (يفعل) بكسر العين، وذلك لوقوع الواو بين عدوتيها: الياء والكسر، تقول: وعد- يعد، وشى- يشي.

وتستثنى من ذلك ألفاظ حذفت فيها الواو مع فتح العين، نحو: يضع، يقع، يدع، يذر، يسع.

تنبيه:

لا تحذف الواو من المضارع المفتوح العين، نحو: وَجِلَ يَوْجَلُ، يُوعَدُ، يُوصَلُ، ولا تحذف من مضموم العين، نحو: وَجُهَ يَوْجُهُ، ولا من اليائي، نحو: يَسرَ يَيْسِرُ، ولا من غير الثلاثي المجرد، نحو: يُوعِدُ، يُوصِلُ.

هذا ما أردنا إيراده في هذه الرسالة، علماً بأن هناك استثناءات كثيرة في أبواب المصدر وجمع التكسير والتصغير وغيرها، مما أكثرها راجعة إلى السماع على خلاف القاعدة، ولكن أعرضنا عنها مخافة التطويل.

أسأل الله أن ينفع بما جمعته، إنه ولي التوفيق.

وصلى الله علي سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الموضوعات